دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرتي الفقر والغذاء في بعض البلدان العربية / دارسة تحليلية

الباحث : حسين عباس حسين
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل

المقدمة

اتسمت التطورات الدولية ابتداءً من الربع الأخير من القرن الماضي وحتى الآن بتغيرات متلاحقة حصلت في السياسات الاقتصادية(لأغلب الدول ومنها البلدان العربية) فتسربت تأثيراتها من خلال التبادل التجاري، وشروط تدفق الموارد، والتفضيلات الكمركية والتي لم تكن ملائمة للاقتصادات العربية، إذ أنها كانت ولا زالت محكومة باتجاهات العلاقات السياسية والطبيعة الاحتكارية للنشاط الاقتصادي الدولي، كما أن السياسات والستراتجيات الاقتصادية التي تبنتها العديد من الحكومات العربية كغيرها من البلدان النامية بدوافع إصلاحية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية انعكست في بيئة اقتصادية غير متوازنة ومنحازة لفئات معينة على حساب أخرى، فلم تكن السياسات الزراعية مشجعة للتنمية الزراعية أو التنمية الريفية عموماً، وتبعاً لذلك ظل الأمن الغذائي العربي مهدداً، إذ لم تستطع البلدان العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الستراتيجية فظلت معتمدة على الخارج في توفيرها، كما لم تكن السياسات المالية مشجعة للادخار المحلي بالشكل الذي يؤدي إلى تنميته، أو إنشاء مؤسسات تساعد في تعبئة أو تمويل أصحاب المدخرات الصغيرة وهم الغالبية من السكان، إذ كان طابع تلك السياسات منحازاً عندما اتجهت نحو الإصلاح، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالفئات الضعيفة، وأصحاب الدخل المحدود، وعلى الرغم من توفر الموارد المالية والبشرية في اغلب البلدان العربية إلا أن ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى معيشة الأفراد أخذت تزداد سنة بعد أخرى، والسبب في ذلك لا يعود إلى ندرة الموارد الاقتصادية وإنما إلى السياسات الاقتصادية الفاشلة التي تبنتها العديد من البلدان العربية والتي أدت إلى استنزاف مواردها المالية والبشرية على الحروب والنزاعات وشراء الأسلحة، مما انعكس على المستوى المعاشي للأفراد وارتفاع معدلات البطالة والفقر في بعض هذه البلدان سنة بعد أخرى.

منهجية البحث:

1. مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بانتشار وتفاقم ظاهرة الفقر في بعض البلدان العربية بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي نفذتها العديد من الحكومات العربية.
2. هدف البحث : يهدف البحث التعريف بمفهوم الفقر ومسبباته الرئيسية وسبل التخفيف من حدته في البلدان العربية، ودور السياسات الاقتصادية في تفاقم هذه الظاهرة.
3. فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن ظاهرة الفقر حيثما وجدت لا ترتبط بندرة الموارد الاقتصادية وطبيعة توزيعها على البلدان العربية فحسب، بل بالسياسات الاقتصادية الفاشلة التي تقود إلى نمط معين من التوزيع لتلك الموارد وسبل استغلالها بالشكل الأمثل.

ولغرض التوصل إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث وختمت بأهم ما توصل إليه الباحث من استنتاجات وتوصيات، فضلاً عن المصادر المعتمدة في هذه الدراسة.

وجاءت المباحث الثلاثة كالآتي : -

المبحث الأول: وتضمن

أولا : مدخل نظري لظاهرة الفقر.

ثانيا: تحليل مفهوم الفقر ومحدداته الرئيسية.

أما المبحث الثاني : فقد تناول

أولا : خريطة الفقر الجغرافية والاجتماعية في البلدان العربية(البيئة المواتية للفقر)

ثانيا : العناصر الرئيسية للغنى والفقر في البلدان العربية.

في حين تناول المبحث الثالث:

الأداء الاقتصادي ومقومات النمو المستدام في بعض البلدان العربية.

المبحث الأول

أولا: مدخل نظري لظاهرة أو مشكلة الفقر:

بعد أكثر من ثلاثة عقود من التحذير الذي انطلق من وراء "ستار الفقر" 1977 م، ما نزال نقف قريبا من نقطة البداية نفسها، على الرغم من بعض التقدم البسيط في التصورات أو التوصيف أو القياس، مع عدم وجود تقدم يستحق الذكر في مجال السياسات والآليات المتعلقة بمشكلة الفقر، وعلى الرغم من كل الاهتمام الذي حظي به هذا الموضوع على كافة المستويات وفي جميع المؤتمرات واللقاءات الدولية الرسمية وغير الرسمية ابتداءا من المؤتمر الذي عقد عام 1974 م، الذي سلط الضوء على الفقر باعتباره نتاجا لستراتيجيات التنمية... إذ جاء فيه(إن سبب فشل المجتمع العالمي في توفير حياة آمنة وسعيدة للجميع، ليس مرجعه إلى الافتقار الراهن في الموارد المالية)، فالمشكلة اليوم ليست قصورا ماليا في الموارد، وإنما القصور في التوزيع الاقتصادي والاجتماعي أو في الاستخدام الامثل لتلك الموارد، مما يخلق الفقر والحرمان في المجتمع الإنساني، وصولا إلى– وليس انتهاءً بمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الذي عقد في(كوبنهاكن) عام 1995 م، الذي أشار بوضوح إلى الترابط الوثيق بين ثلاث مسائل رئيسية هي[1]:–

1. تعزيز التكافل الاجتماعي، ولاسيما للفئات الأكثر عوزا والفئات المهمشة.
2. تقليل حدة الفقر وتخفيفه.
3. التوسع في العمالة المنتجة.

ويرى الباحثون أن جملة ما انطوت عليه تلك الرحلة من الدراسة والبحث كان التحول الايجابي من حيث المبدأ إن لم يكن من حيث التطبيق، بعيدا عن المضمون المادي لفلسفة التنمية الموجهة بدافع النمو إلى فلسفة اجتماعية اقتصادية أوسع تنسجم في شموليتها مع النظرة المرتبطة بالعدالة الاجتماعية وبتنمية البشر بوصفهم هدفا بحد ذاته، وترسخت تلك القناعة في الأقل بالنسبة لمواطني الدول النامية بوصفهم هدفا بحد ذاته، ودعوة لم تقوَ على المنافسة على صعيد الفكر والممارسة مع اتجاهات عالمية مغايرة. هذا وقد ظلت مجموعات من السكان(يتزايد عددها المطلق وإن تراجعت نسبتها من السكان) تعيش حالة التوتر المستمر بين الإدماج والاستعباد، وتطلب الأمر تفسيرا اقتصاديا وسياسيا على صعيد الفكر والممارسة ومن جميع الأطراف المعنية بعد أن تفاقمت هذه الظاهرة وازداد عدد الفقراء واتسعت خارطة انتشارهم لتضم فئات جديدة ومناطق أخرى على مدى أكثر من ثلاثة عقود الماضية.[2]

فعلى صعيد العلوم الاجتماعية عُدت ظاهرة انتشار الفقر نتاجا لتبني نماذج تنموية أخفقت في أن تأخذ في الحسبان التغيرات الهيكلية الأكثر أهمية(وهي التداخل بين ما هو اقتصادي وغير اقتصادي، وأن تشمل العلاقات المعقدة التي تنشأ على حدود النظام الاقتصادي بعلاقاته مع الأنظمة الاجتماعية ومع نظام البيئة)،

فأغرقت في التجريد والتعقيد الكمي، وابتعدت عن الواقع المتعدد الأبعاد للمجتمع، وتصدى الاقتصاديون للمواجهة من منطلقين هما:

- ❖ إيديولوجي يبرر التضحية بالعدالة الاجتماعية في سبيل هدف النمو.
- ❖ فني يفترض أن تحقيق زيادة في كفاءة نظام الإنتاج كفيل بتحسين حال الفئات ذات الدخل الأضعف لاحقا، من خلال آلية التساقط والانتشار على المجتمع.

ولاشك في أن هذه النظرة الاقتصادية لظاهرة انتشار الفقر بوصفها إحدى التكاليف المترتبة بعملية التنمية نفسها، وعلى المجتمع الذي يحتملها، وأن يتكيف نظامه الاجتماعي لاستيعابها واحتمال نتائجها، أنما عرّضت مجمل الفكر الاقتصادي التنموي إلى انتقادات شديدة منذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين الماضي، شرحت افتراضاته المتعلقة بمعنى التنمية وبطبيعتها، بشروطها وبالأهداف والوسائل المطلوبة لتحقيقها، وأسفر التفاعل الجديد بين منظري العلوم الاجتماعية(الاقتصاد والاجتماع والسياسة) عن اهتمام عالمي بمشكلة الفقر.

ثانيا: تحليل مفهوم الفقر ومحدداته الرئيسية:-

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، إلا أن المتفق عليه هو أن الفقر: هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة(كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات) وهذا يتفق مع ما دعت إليه المادة(25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أنه " لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته، ويشمل الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الصحية".

كما يعرف الفقر عادةً على انه مستوى متدنٍ من الرخاء البشري، ويتجسد القياس المعتاد للفقر في انخفاض الدخل أو قلة الإنفاق(فكل من ينفق اقل من دولار واحد في اليوم – مع تصحيح الرقم لمراعاة الاختلاف في القوة الشرائية- يعد فقيرا في رأي البعض، وهناك آخرون يرون أن الحد الصحيح هو دولاران في اليوم) ويقوم البعض بحساب الحد الأدنى من السعرات الحرارية ويعدونه خطا للفقر[3].

ويرى آخرون أن الفقر هو ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية، ينمو في سياق تاريخي- مجتمعي- جغرافي، ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه، وهو كغيره من المفاهيم الأساسية والظواهر الكبرى عصي على التعريف.

وهناك عدة أنواع من الفقر كما في المخطط الآتي:

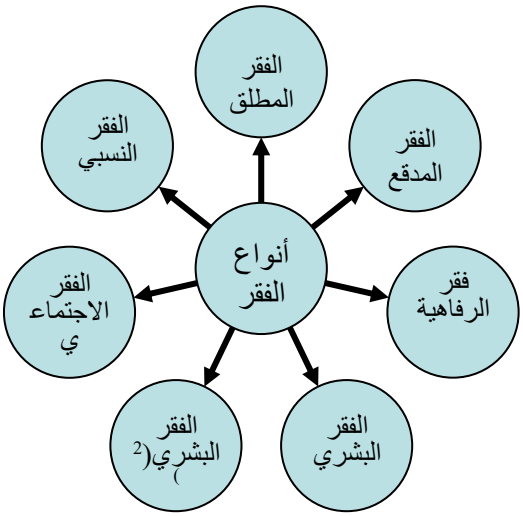

فالفقر المطلق مثلا يتميز بدرجة عالية من الثبات زمنيا ومكانيا لأنه يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، وبعبارة أخرى فان خط الفقر المطلق يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية[4].

أي أن الفقر هنا يعرف بدلالة الحرمان الفسيولوجي، فالشخص يعد فقيرا في أي مرحلة زمنية عندما لا يمتلك القدرة الكافية في الوصول إلى الموارد الاقتصادية وبما يمكنه من الحصول على ما يكفي من السلع لإشباع حاجاته المادية الأساسية بنحو ملائم[5]. وبدلالة الحرمان الفسيولوجي نلحظ مستوى آخر من الفقر يعتمد على الحاجات الأساسية التي يمكن التعبير عنها على شكل كميات معينة من أشياء معينة، فالغذاء والملابس والسكن والماء والصرف الصحي مما يمثل الحد الأدنى الضروري لتامين السلامة الصحية وتجنب سوء التغذية وما شابه من أوجه قصور في الحياة، وقد بلغ هذا المدخل ذروة انتشاره خلال مرحلة السبعينات من القرن الماضي([6]) وهو ينطوي على معنى نسبي للفقر، ولذلك فهو يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر ومن وقت لآخر في البلد نفسه، معتمدا على كلف إشباع الحاجات المختلفة[7].

وعلى الصعيد الدولي فقد اقر مجلس وزراء المجموعة الأوروبية ومنذ عام 1975 التعريف الآتي للفقر: يوصف بالفقر الأفراد والأسر ذات الموارد التي تقل إلى درجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدول الأعضاء التي يعيشون فيها، وفي سنة 1994 حدد المجلس الأوربي المحرومين بأنهم فئة من البشر تخرج من مجالات التمتع بحقوق الإنسان جزئيا أو كليا[8]. ومن الواضح أن هذا الربط بين الفقر وحقوق الإنسان هو امتداد لاتفاقيات هلسنكي ومؤتمر باريس[9].كما انه يعكس توسعا واضحا في مفهوم الفقر.

أما الأمم المتحدة فقد فضلت مؤشرات تركيبية تراعي فرصة الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية عند حساب الفقر والتنمية البشرية. كما وأنها قد تبنت في البداية مفهوما ضيقا للفقر، إذ عرفت الفقر بأنه العوز المادي والفقراء هم أشخاص وأسر مضطرة للكفاح بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها وعيالها من الفقر ولتضمن لنفسها إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية، غير أنها قد تبنت فيما بعد مفهوما شاملا للرفاه يستند إلى كتابات الاقتصادي(امار تياسن) عن القدرة الإنسانية.(Human Capability)

أما محددات الفقر الرئيسية وأسبابه فتتمثل بالعوامل آلاتية:

العوامل السكانية:

وذلك يتمثل في أن النمو السكاني السريع يؤدي إلى توليد الفقر وزيادته، كذلك الهجرة من البلاد الفقيرة إلى الغنية، إلا أن التجربة التاريخية أثبتت أنه ليس هناك علاقة حتمية لهذين الأثرين في مجال زيادة الفقر إلا إذا اقترن ذلك بانخفاض النمو الاقتصادي، ويعد النمو السكاني في البلاد العربية مرتفعا وبشكل استثنائي(أعلى بـ 55% من معدل النمو السكاني في بلدان الدخل المتوسط والمنخفض)[10].

1- العوامل الاقتصادية:

وتتجلى العوامل الاقتصادية التي تسهم في زيادة حدة الفقر من خلال[11]:

أ. السياسات الائتمانية غير المناسبة:

ومن هذه السياسات التحيز على مستوى السياسات ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء على الفقراء، فضلا عن الانحياز ضد المناطق الريفية، إذ يوجد في غالبية البلدان النامية تحيزات في السياسة المحلية تؤدي إلى حرمان الفقراء الريفيين من فوائد التنمية.

ب. محدودية الوصول للبنى الأساسية والخدمات الاجتماعية ومحدودية الحصول على الأصول الإنتاجية، إذ تستأثر الشركات التجارية والمزارع الكبيرة على الأصول الإنتاجية ولاسيما الأرض والمعدات ورأس المال في مقابل إفقار الأكثرية العظمى من المزارعين التقليديين الصغار في المناطق الريفية.

2- العوامل السياسية:

قدمت العديد من الدراسات التي أرجعت ظاهرة الفقر إلى أسباب سياسية، فمثلا أسهم الاحتلال الإسرائيلي وسياساته والانتفاضة الفلسطينية، والحصار الاقتصادي على العراق زمن النظام السابق والحروب المتعددة، إلى خفض المرتبات وزيادة البطالة في الضفة الغربية وغزة والعراق، مما أدى إلى زيادة الانخفاض في مستوى المعيشة ودفع الكثير من الأسر التي كانت تتمتع بدخل متوسط إلى ما هو أدنى من خط الفقر المطلق، حتى وصل عدد الفقراء الذين يعانون من الفقر المطلق في العراق مثلا إلى نحو 10144830 فرد عام 1999[12]. ناهيك عن الأموال الطائلة التي أنفقتها البلدان العربية على الدفاع والحروب، ولنا دلالات ملموسة بهذا الخصوص تعكسها المعلومات الإحصائية عن أهمية الإنفاق على الدفاع في الموازين الجارية والناتج المحلي الإجمالي ولسلسلة زمنية طويلة، لأن ظواهر الحاضر في حقيقة الأمر نتاج لسياسات الماضي ولاسيما فيما يتعلق بتجلي آثارها الاجتماعية.

وأن نظرة سريعة إلى المدة(بين العقد السادس والعقد التاسع) من القرن العشرين الماضي تبين كم من الموارد كان بإمكانها أن تكون مصدرا لتمويل وبناء قدرات قد أنفقت على الدفاع والحروب والمنازعات الداخلية والخارجية وتتضح هذه الحالة في الجدولين(1) و(2)[13]:

جدول(1) متوسط نسبة الإنفاق على الدفاع من إجمالي الإنفاق الجاري في بعض البلدان العربية للمدة(61-65) و(66- 70) و(71 – 1975)

"نسبة مئوية" %

القطر	المدة(61-1965)	المدة(66-1970)	المدة(71-1975)
الأردن	58 ,4	60.5	57.4
تونس	8.3	7.3	7.5
السعودية	20.3	29.4	46.1
العراق	40.4	45.7	50.6
مصر	26.1	31.2	39.9
الكويت	20.9	11.5	12.9

المصدر:د.كريم محمد حمزة(وآخرون)، الغنى والفقر في الوطن العربي- وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية- بغداد – 2002 – ص142.

جدول(2)نفقات الدفاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان العربية للمدة(85 – 1998)

"نسبة مئوية" %

القطر	1985	1996	1997	1998
الإمارات العربية المتحدة	8	5	5	7
البحرين	4	5	6	7
الكويت	9	13	12	13
السعودية	20	13	12	16
قطر	6	9	14	12

المصدر: المصدر السابق نفسه ص143.

وإن كان عقد السبعينات قد شهد انخفاضا في تلك النسب إلا أنها كانت عالية بالمعايير الدولية، بل أنها قد بلغت ضعف المتوسط العالمي، وليس أدل من انتشار النزاعات الداخلية والحصارات بديلا للمواجهات والحروب الخارجية من اثر في استنزاف موارد البلدان العربية.

وليس هناك أدل من مؤشرات التنمية البشرية للتعبير عن تلك الحالة، فقد تراجعت قيمة دليل التنمية البشرية وترتيب الدليل لتلك البلدان بنحو واضح منذ أول تقرير صدر عن التنمية البشرية عام 1990.

إن هذه الحالة أنموذج ليس لفقدان فرص التنمية بل لفقدان الفرصة في ممارسة الحق في التنمية، وذلك الذي اعتمدته الأمم المتحدة في 1986/12/4، وهو مرجعية لجميع المدافعين عن أعمال حقوق الإنسان....ولاسيما الفقراء منهم، وعن نصرة الدولة المسؤولة عن إعمال الحق في التنمية.

وهي أنموذج لتعريض البلدان العربية إلى آليات الإفقار المستمر وليس الفقر الناتج عن العوامل الذاتية.

3- **ومن أسباب الفقر الأخرى** في البلدان العربية هو إخفاق برامج وسياسات التنمية التي نفذت خلال العقود الأربعة والنصف الماضية، بضمنها الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت مؤخرا على الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان العربية، وقد تجلى هذا الإخفاق في عدم القدرة على الوصول بصورة متكافئة إلى مختلف أشكال رأس المال المادي والمالي والبشري والاجتماعي، إذ أن الحرمان من رأس المال يؤدي إلى الحرمان من فرص العمل المجزية وزيادة الفقر ومشاكل اجتماعية أخرى.

المبحث الثاني

أولا:خريطة الفقر الجغرافية والاجتماعية في البلدان العربية(البيئة المواتية للفقر):

لابد من الإشارة هنا إلى انه لا توجد إحصائيات رسمية شاملة لحساب خط أو فجوة الكشف، وتبقى هناك سمات عامة أمكن تشخيصها في عدد كبير من البلدان النامية، أو في مراحل نمو سابقة في البلدان الصناعية، يمكن تعميمها(من دون محاذير) على البلدان العربية وهي[14]:

1. إن احتمالات وقوع الفقر تزيد في الريف عنها في الحضر، وذلك لتمتع سكان الحضر بالخدمات العامة المكملة لاحتياجات الفرد الأساسية(كالصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي)، ولاحتمالات توفر فرص عمل اكبر حجما في المناطق الحضرية نتيجة لانحياز الاستثمار العام والخاص والأجنبي إلى المناطق الحضرية، وتبقى هذه المقولة صحيحة إذا ما افترضنا أن غالبية الريفيين أُجراء زراعيون، وأن نمط الملكيات الفردية الكبيرة هو السائد وأن النشاط الوحيد في الريف هو الزراعة، وإن كان هذا ليس بالضرورة أن يكون صحيحا دون أن تسنده البيانات.
2. تزداد احتمالات الفقر بين الأسر التي تعيلها النساء أو الأسر التي يعيلها متقاعدون كبار السن، أو أميون لا يملكون مهارات، نظرا لافتراض تطلب فرص العمل وملائمتها للذكور أكثر من النساء، والشباب والمتعلمين وذوي المهارات أكثر من غيرهم، وضعف نظم التأمينات الاجتماعية، وهذا بدوره قابل للجدل

في ضوء تغير الهياكل المهارية والتعليمية وطبيعة آليات شبكات الأمانة غير الرسمية في المجتمع العربي، إذ يسود نمط الأسرة الممتدة والزواج المتعدد.

3. تزداد احتمالات الفقر في اقتصاد تتراجع فيه الدولة عن وظائف التشغيل أو الدعم أو الإنفاق الاستثماري ويؤثر بنسبة العمالة الحكومية والمشاريع العامة وإسهامها في النشاط الاقتصادي نظرا لافتراض ارتفاع إنتاجية العمل فيها وارتفاع الدخول الحقيقية عن النشاط غير الحكومي، وهذا بدوره ليس صحيحا وإنما كان نتيجة تشوهات هيكل الأجور والأسعار.

4. محدودية القطاع الخاص وضعف إمكانياته المادية والفنية في البلدان العربية، وانخفاض تراكم رأس المال، وانخفاض الإنتاجية، وذلك ما يحد من قدرة هذا النشاط على توفير فرص العمل أو منحه أجور مرتفعة.

وهذه حقيقة يتطلب تغييرها زمنا غير قصير، وتفترض استمرار الدولة في أداء أدوارها الايجابية المتعددة التي اعتادت ممارستها في عقود التنمية الأولى مع إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص(المحلي والأجنبي) للاستثمار والمشاركة في النشاط الاقتصادي بحرية وبدون تقييد.

5. هناك مؤشرات أخرى ترتبط بالبطالة والعمالة وهيكل المهارات:

أ. تتصف البطالة السائدة في البلدان العربية بأنها هيكلية أو عضوية وترجع أسبابها إلى:

- قصور الطلب على العمالة بسبب الركود أو بطء النمو الاقتصادي.
- طبيعة هيكل النمو الاقتصادي.
- الخيار التكنولوجي(استخدام رأس المال).

وكذلك يلاحظ وجود بطالة مقنعة مستترة بشكل خطير يمكن الاستدلال عليها من خلال المؤشرات الآتية:

- عمل الفرد بإنتاجية منخفضة وعدم استثمار طاقاته ومؤهلاته بنحو تام.
- الحصول على دخل يقل عن المستوى الذي يكفي لإشباع احتياجاته الأساسية واحتياجات من يعيلهم.

ب. أما بخصوص هيكل العمالة فنلاحظ انه عندما تشكل العمالة غير الماهرة نسبة كبيرة من مجموع العمالة فسيقابله إنتاج سلع وخدمات ضئيلة تتضح في انخفاض قيمة الناتج القومي الإجمالي وانخفاض مستوى المعيشة، كما يمكن أن تعبر حالة إشباع السكان لحاجاتهم الأساسية ليس عن مستوى المعيشة فحسب، بل عن حالة الحرمان التي يعيشون فيها، ومنها عدد غرف السكن والمساحة المبنية للمسكن ووسيلة التدفئة، ومدى تمتع السكان بالمياه والصرف الصحي وعدد سنوات الدراسة المتحصلة للفرد وحالته التعليمية، ثم معدل الإعالة وحالة العمل ووسيلة كسب الدخل، ونوع المهنة ومكان ممارستها والعائد المتحقق منها ونوع المهارة المطلوبة لها وطبيعة النشاط الاقتصادي المرتبطة به.

ثانيا: العناصر الرئيسية للغنى والفقر في البلدان العربية :-

على وفق المعايير العامة للتقييم، فان العناصر الرئيسية للغنى العربي هي نتاج الطبيعة الجغرافية والديموغرافية المتاحة، أما العناصر الرئيسية للفقر فهي نتاج للطبيعة من جهة وللسياسات الاقتصادية وأسلوب إدارة الموارد المتاحة بدرجة أساسية من جهة أخرى. إن المساحة الكلية للوطن تشكل ما نسبته(10.2 %) من مساحة العالم، ويشكل سكان الوطن العربي(البالغ عددهم 300 مليون نسمة تقريبا) 4.4 % من سكان العالم، ومن بينهم(97) مليون عامل، وعلى الرغم من أن نسبة احتياط النفط المؤكد في الوطن العربي تبلغ نحو(61.2 %)، ونسبة احتياطي الغاز الطبيعي تبلغ(21.4 %) من الاحتياطي العالمي، وأن إنتاج النفط الخام يشكل(28.3 %)، وإنتاج الغاز الطبيعي يشكل(13.9 %) من الإنتاج العالمي، فان الناتج المحلي الإجمالي العربي لا يشكل سوى(2%) من الناتج المحلي العالمي، ولا تشكل الصادرات العربية سوى(2.4 %) من الصادرات العالمية، بينما تبلغ نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المقترضة نحو(61.1 %) في عام 1997[15].

أما مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي فقد بلغت نحو 197 مليون هكتار(أي نحو 14% من المساحة الجغرافية) وذلك في عام 1998، ولكن مساحة الأراضي المزروعة فعلا فتقدر بنحو 71 مليون هكتار فقط، أي بنحو(36%) فقط من الأراضي القابلة للزراعة. وتقدر الموارد المائية المتجددة والمتاحة في الوطن العربي بنحو 265 مليار م3 في السنة، ويقدر معدل نصيب الفرد من هذه الموارد بنحو 977 م3 في السنة، وهذا يعد من اقل المعدلات في العالم، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم نحو 7000 م3، ومتوسط نصيب الفرد في أفريقيا نحو 5500 م3 وفي آسيا نحو 1000 م3، وتشير التوقعات إلى انه في حالة بقاء ظروف مصادر المياه وتقانات استثمارها كما هي عليه، فان الوضع المائي في البلدان العربية سيزداد تأزما في ضوء المعدلات العالمية للنمو السكاني، ومن المتوقع نتيجة لذلك أن يتناقص معدل نصيب الفرد إلى 460 م3في السنة في عام 2025م[16].

أما الإيرادات النفطية فتشكل أكثر من نصف الإيرادات العامة الإجمالية في الوطن العربي(57.3 % في عام 1997 م). وحين تؤدي أوضاع السوق العالمي للنفط إلى تزايد مؤشر الصادرات النفطية العربية، فان هذه العوائد لا تعبر(في مضامينها الاقتصادية الأساسية) إلا عن تزايد الأصول المالية وحصول تغيير في نمط توزيع الدخل العالمي، من دون حدوث تغيرات واسعة في الاقتصاد العيني "الحقيقي" أو تحقيق زيادات ملموسة في الثروة العربية الحقيقة، ولهذا السبب لم تتمكن اغلب البلدان العربية من توفير متطلبات المجتمع واحتياجاته الأساسية بحيث ترقى الحياة بمؤشرات نوعية إلى مستويات متقدمة في مجال التنمية البشرية، كما أن هذه الثروة لم تستطع الارتقاء إلى مستوى الحافز الحقيقي على إحداث تغيرات هيكلية(اقتصادية-اجتماعية) حتى في المجتمعات العربية المنتجة للنفط.

وفي أفضل الحالات حققت بعض البلدان العربية المنتجة للنفط نموا محدودا في إنتاج بعض السلع خارج إطار المفاهيم الاقتصادية وتحليلات الاقتصاد الجزئي. ويعكس انخفاض معدلات تلبية الحاجات الأساسية وارتفاع درجة عدم التأكد من توفيرها وزيادة نسبة السكان الذين يقعون على خط الفقر المطلق ضآلة الآثار الاقتصادية التي أحدثها ارتفاع أسعار النفط على أوضاع الفقر العربي بصورة عامة.

علما أن الفقر النسبي العربي قد جاء في جزء منه نتيجة للتباين في وفرة الموارد أو ندرتها بين هذا البلد العربي أو ذاك، غير أن هذا التباين بدوره كان حصيلة للسياسات الاقتصادية العربية غير التكاملية(أو التنافرية أحيانا) والتي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين الماضي ومازالت، وهكذا فان ظاهرة الفقر في الوطن العربي ليست دالة فقط بندرة الموارد الاقتصادية(في بعض البلدان العربية) لأن لنمط السياسات الاقتصادية الكلية أو الجزئية تأثيرا مهما في معدلات النمو الاقتصادي من جانب، وفي تحديد طبيعة توزيع عوائد عناصر الإنتاج من جانب آخر، وتعد محصلة المتغيرين الأخيرين ذات تأثيرات فاعلة في الأهمية النسبية للفقر في الاقتصادات العربية[17].

المبحث الثالث:

الأداء الاقتصادي ومقومات النمو المستدام في بعض البلدان العربية:

لا تعكس المؤشرات الكلية للاقتصاد العربي مقومات النمو الاقتصادي الحقيقي المستدام، فبيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى تدني معدل النمو الاقتصادي إلى ما يزيد قليلا عن 1% وهو من أدنى معدلات النمو الاقتصادي في مناطق العالم المختلفة(التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999)، ويفسر ذلك الاعتماد الكبير على النفط، وتمتد آثاره السلبية على البلدان العربية غير النفطية، واعتماد حكومات البلدان النفطية في 55% من إيراداتها الحكومية على عوائد النفط يفسر العلاقة الطردية بين قيمة الصادرات النفطية(المحددة على وفق الطلب العالمي) والإنفاق الحكومي العام، كما يعبر عن تأثر جميع مؤشرات الأداء الاقتصادي بتقلب الأسعار.

وتعكس هذه الحالة فشل السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية وخططها في تنويع الهيكل الاقتصادي وتعدد مصادر النمو الاقتصادي وزيادة المصادر المتجددة ذاتيا....المستدامة. فبنية الناتج الاقتصادي العربي تبقى اليوم غير متنوعة كما كانت عليه في عقد الستينات من القرن الماضي، وما زالت الصادرات النفطية هي المحرك الأساسي لنموه، والوطن العربي بسكانه الذي يقارب(300) مليون نسمة أو أكثر بقليل لا يصدر كما تشير إحدى الدراسات([18]) فيما عدا النفط ما يصدره بلد مثل فلندا بسكانها البالغ(9) ملايين نسمة، وظلت إسهامات الصناعة التحويلية تتأرجح ما بين 10 – 12 % من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

أما معدلات الاستثمار فكانت نحو(21 % عام 1997) فقد ظلت أدنى من معدلات الادخار المحلي(24 %) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1997، ويفسر جزء مهم من هذا الفرق بزيادة حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج، والتي تتجاوز تقديراتها نحو(830) مليار دولار، والى جانب تسرب الفائض العربي لعدد من البلدان النفطية، يلاحظ غياب انتشار آثار النمو الاقتصادي إذا ما قيست بحجم الاستثمار البيني(عربيا) ففقد تراجع حجم المساعدات الإنمائية الرسمية العربية بين عامي 1991 و 1997 بنسبة تزيد عن 50%.

ويتحمل الاقتصاد العربي عبئ مديونية خارجية عالية بلغ حجمها عام 1997 نحو(201.2) مليار دولار، ناجم بعضها عن تمويل الأمن العسكري(استيراد الأسلحة وأنظمة الدفاع) وبعضها عن عبئ تحسين الأمن الغذائي.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 إلى أن 18 دولة عربية أنفقت في المتوسط 8.2 % من ناتجها المحلي الإجمالي على الأغراض العسكرية والدفاعية عام 1988، أي ما يزيد مرتين على المتوسط في تلك السنة وهو 4.0 %، ولم تنخفض هذه النسبة خلال الأعوام التي تلت تلك المدة، بل أنها قد ارتفعت خلال عامي1997 و1998 في مجموعة من البلدان العربية(هي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي) لتصل النسبة في مجموعة بلدان الاسكوا إلى نحو 8.8 %، وهذا يؤكد فشل السياسات الاقتصادية العربية في استثمار وارداتها بالشكل الصحيح، مما أدى إلى تفشي ظاهرتي البطالة والفقر أما فجوة الغذاء فقد بلغت في نهاية عقد التسعينات نحو(12) مليار دولار، ومما يثير الدهشة أن عبئ تمويل هذه الفجوة يؤمن للمواطن العربي متوسط سعرات حرارية يومية تبلغ نحو(2930) سعرة، وهي أعلى معدل متحقق بين الدول النامية، بل وتقرب أو تزيد عن معدلات المتحقق لبعض البلدان المتقدمة(اليابان مثلا)([19])، ومن جهة أخرى تكشف تلك الحقيقة عن جدوى هذا المؤشر للدلالة على مصادر الدخل وطبيعتها المستدامة، أو على مدى كفاءة استخدام الموارد، وتثير التساؤل بشان مدى امتلاك الوطن العربي للقدرة على إدامة هذا النمط من إنفاق الدخل، ناهيك عن القدرة على توليد الدخل ذاته، الذي لا توازيه سيرورة تراكم رأس المال.

أما معدلات الانتاجية فان ترديها يؤشر بجلاء النتائج السلبية المتحققة في النمو الاقتصادي، لاسيما عند دراستها بمنظور مقارن، ويلاحظ تقرير التنمية في العالم 1999/98 أن نصيب الفرد العامل من الناتج القومي الإجمالي في مجمل البلدان العربية يقل عن نصف مستواه في بلدين ناميين هما كوريا الجنوبية والأرجنتين مثلا، فحين بلغ المتوسط في البلدان العربية عام 1997 نحو 5.34 ألف دولار كان قد بلغ نحو 22.05 ألف دولار و 21.84 ألف دولار لكل من كوريا الجنوبية والأرجنتين على التوالي، وعند استبعاد تأثير الإيرادات النفطية تنخفض معدلات الإنتاجية في البلدان العربية إلى مدى يتجاوز نتائج المقارنة الإجمالية.

ويستخدم معدل التغيير في الإنتاجية للاستدلال على إمكانيات استدامة النمو الاقتصادي، وفي مقارنة يعرضها تقرير التنمية الوارد ذكره سلفا في عدد من البلدان النامية والبلدان العربية مستخدما مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للعامل، يتضح الآتي من الجدول(3).

جدول(3) معدل نمو الإنتاجية لعدد من البلدان النامية والعربية للمدة من(1980 – 1997)

نسبة مئوية%

البلد	معدل الإنتاجية(%) للمدة(1980-1997)
الصين	15
كوريا الجنوبية	8
الهند	6
البلدان العربية مجتمعة	4
عُمان ومصر	4-3
تونس وموريتانيا والمغرب	3-2
الأردن والجزائر	2-1

المصدر: د.كريم محمد حمزة(وآخرون) مصدر سابق،ص78.

ويظهر التحدي العام الآخر من تدني رصيد الفرد من التنمية البشرية ومن اختلال العلاقة بين النمو السكاني ومقومات التنمية البشرية،(التعليم والصحة ومؤشرات التنمية الاجتماعية والثقافية الأخرى). إذ تشير بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 1999 إلى تدني نسبة الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية في البلدان العربية، إذ بلغت أعلى نسبة لدى الأردن نحو 3.7 % من الناتج المحلي، وبلغت في اليمن نحو 1% وهي أدنى نسبة مقارنة بالمتوسط العالمي لعام 1995 والبالغ نحو 5.5 %. أما التعليم فيعد مؤشر أمية الكبار أهم دلالة تشير إلى عدم كفاءة إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية، وتتصف البلدان العربية بارتفاع نسبة ألامية على الرغم من التفاوتات الكبيرة فيما بينها في هذا الجانب كما يتضح ذلك من الجدول(4):

جدول(4) نسبة ألامية بين الكبار في بعض البلدان العربية لعام 1997.

نسبة مئوية%

القطر	النسبة %
الأردن	12.8
الإمارات العربية المتحدة	25.2
البحرين	13.8
السعودية	26.6
سوريا	28.4
قطر	20.0
لبنان	15.6
مصر	47.3
اليمن	57.5

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1999.

إذ يسجل معدل أمية الكبار بين الذكور إلى نحو نسبة 18% من السكان.

أما فيما يتعلق برصيد الفرد من سنوات التعليم، فقد بلغ متوسط سنوات التعليم للفرد(25 سنة فأكثر) للبلدان العربية للمدة 60-1992 نحو(2.92) سنة مقابل(8.81) سنة لدول نمور آسيا(على سيبل المثال)، خلال المدة نفسها.

أما سياسات التكييف والتصحيح الهيكلي الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد انتهجت أنموذجا مختلفا لرسم سياسات الاقتصاد الكلي الذي يراعى فيه تقليص معدل النمو الاقتصادي والاستثمار والعمالة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءة أداء الاقتصاد، وتحرير الأسواق وزيادة فاعليتها، إذ

اقترحت مجموعة من السياسات التي عرفت بحزمة سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتي تمثلت بالاتي:

1- إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، لاسيما ما يتعلق منها بدعم أسعار السلع الأساسية.
2- تقليل فرص العمل في القطاع الحكومي.
3- تخفيض معدلات الاستثمار الحكومي.
4- تجميد الأجور والرواتب ورفع فئات الضرائب غير المباشرة.
5- تحرير الأسعار.
6- تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.
7- حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

وكان من الواضح أن نتائج تلك السياسات لم تكن غير متوقعة، بل أن إطالة مدة التصحيح هو الذي لم يكن متوقعا، وكان أن أصبحت الظواهر السلبية المرتبطة بتلك السياسات ذات طابع مزمن، فلم يستعد النمو الاقتصادي معدلاته لأعوام ما قبل الثمانينات من القرن العشرين الماضي ولا معدلات الاستثمار.

واقترن الانخفاض في معدلات التضخم بالركود كما يظهر من الجدول(5)، ولم تشهد معدلات الاستثمار نموا واضحا في قطاعات البنى التحتية لتتناسب مع احتياجات السكان أو النشاط الاقتصادي نفسه.

جدول(5)معدلات التضخم في عدد من البلدان العربية للمدة(1996 – 1999)

نسبة مئوية(%)

البلد	1996	1997	1998	1999
مصر	7.3	4.8	4.1	2.3
الأردن	6.5	3.0	3.1	1.9
لبنان	8.9	7.8	5.0	1.0
سوريا	8.8	2.2	1.2	1.1
السعودية	0.8	0.4	0.2	1.0
قطر	4.9	4.9	2.9	1.5
الإمارات العربية المتحدة	4.0	2.0	1.6	3

المصدر: الاسكوا،نظرة أولية إلى التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا 1999.

أما تراجع دور الدولة بهدف زيادة كفاءة أداء الاقتصاد الوطني فقد رافقه تدهور شامل في الخدمات العامة، وعجزت الحكومة عن إمداد القطاعات الاجتماعية بتحويل مكونات الإنفاق العام، ولم يترتب على تحرير الأسواق سوى مواجهة احتكار الشركات المتعددة الجنسية للسوق الدولية، وتعريض السوق المحلية لمنافسة غير قادرة على مواجهتها، ومع تراجع رأس المال التمويلي كالقروض وانحسار المعونات، ازداد الاقتصاد انكماشا على مواجهتها.

أما البطالة فقد أصبحت هيكلية وليس مرحلية وارتفعت معدلاتها سنة بعد أخرى، إذ ارتفع معدل البطالة في العديد من البلدان العربية التي تبنت سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي كما يظهر في الجدول(6). وتراجعت إمكانيات خلق فرص عمل جديدة للسكان اللذين يبلغون سن العمل، إذ أن في مصر لوحدها نحو 450 ألف شخص يدخلون سوق العمل سنوياً، وهكذا اتسعت مشكلة المديونية والعجز في ميزان المدفوعات لتصبح أزمة اقتصادية مستديمة تفاقم أثناءها عدم مساواة توزيع الدخل والفقر بين الناس.

جدول(6)تطور معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري لسنوات مختارة(1985 – 1998)

"نسبة مئوية"%

السنة /المؤشر	1985	1987	1989	1992	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة%	16.5	17	19	21.3	27	28	28	28.2	28.2

المصدر: علاوة نواري: خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية– رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية– كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد، 2001 م. ص .يتضح من تحليل بيانات الجدول(6) أن البطالة قد ازدادت سنة بعد أخرى، فمثلا عام 1985 كانت نسبة البطالة في الجزائر 16.5%، كما يظهر من الجدول أعلاه، وقد أصبحت عام 1998 نحو 28.2% وهذا يعني أن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي قد زادت من نسبة البطالة، وهذا يعني أن نسبة الفقر قد ازدادت سنة بعد أخرى في العديد من البلدان العربية، ويعود سبب ذلك كله إلى السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها هذه البلدان في إدارة وتوجيه نشاطها الاقتصادي، فهي إما سياسات ارتجالية غير مدروسة أو أنها سياسيات أحادية الجانب لا تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تستطيع البلدان العربية من خلالها تحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على السوق الأجنبية في تلبية حاجات مواطنيها من السلع الاستهلاكية أو الصناعية، ونتيجة لذلك ظلت البلدان العربية معتمدة على الخارج في توفير احتياجاتها الأساسية، واستمرت تستورد أكثر مما تصدر، بسبب تلك السياسات الاقتصادية المنحرفة وغير السليمة التي أثرت سلباً على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1. عدم نجاح برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي ثبتتها اغلب البلدان العربية في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر سنة بعد أخرى خاصة بعد رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص في بعض البلدان العربية.
2. ضعف التوزيع العادل للثروة النفطية بين البلدان العربية، وسوء استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اعتماد سياسات اقتصادية غير رشيدة أدى إلى تبذير الأموال الطائلة على الصراعات والحروب والتسليح مما أدى إلى ازدياد معدلات البطالة وبالتالي تفاقم ظاهرة الفقر.
3. الفساد الإداري الذي تفشى في البلدان العربية خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن أدى إلى ضياع الأموال وانتشار ظاهرة الفقر.
4. إن الغنى العربي غنى قطري–يعززه التنافر وليس التكامل، والفقر العربي فقر قومي– يعززه التنافر والسياسات الاقتصادية القطرية غير السليمة وبضمنها سياسات تخصيص وإدارة واستخدام الموارد.
5. يعاني الوطن العربي بشكل عام من الفقر المطلق والفقر النسبي ومن ارتفاع نسبة الفقراء.

ثانيا:التوصيات:–

1– تبني سياسات اقتصادية رشيدة بعيدة عن الارتجال ومعالجة مشكلة الفساد بكل أنواعه والتوجه نحو الاستثمار العام والخاص وإقامة مشاريع إنتاجية جديدة كفيل بامتصاص البطالة ومعالجة ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، والسعي بجد لتطوير القطاع الصناعي.

2- من اجل خلق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة، لابد من خلق تكتل اقتصادي عربي قومي، كذلك الموجود في دول الاتحاد الأوربي، ليساعد في تحقيق زيادة في الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية والاستقرار الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية بما يحقق بيئة اقتصادية مواتية، وبما يحقق مبدأ التكافؤ والتكافل.

3- العمل على رفع القدرة المركزية العربية على التنسيق بين السياسات الاقتصادية الخارجية للبلدان العربية، بما يرفع من كفاءة قدرات البلدان العربية وتأثيرها في توثيق علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي لخدمة مصالحها العليا.

4- العمل على زيادة الاستثمار من خلال عمل القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع العام في النشاط الاقتصادي مع السماح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار بحرية، مع قيام الحكومات العربية بوضع سياسات اقتصادية فعالة ومدروسة تهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل امثل بعيدا عن التبذير والاستغلال الخاطئ، لتحقيق تنمية مستديمة وتخفيف حدة الفقر.

5- إيجاد آليات أفضل لرصد الفقر، أي أن يتم رصد الفقر بصورة أفضل على أساس مسوح ميزانية الأسرة التي تجري بصورة منتظمة، فمؤشرات الفقر يمكن أن تتغير بصورة حادة خلال مدة قصيرة من الزمن.

6- إيجاد شبكات الأمان الاجتماعي التي يجب أن تكون وسيلة لإجراء تحولات في الدخل تكفي لضمان الحد الأدنى من الحياة الإنسانية الكريمة لجميع المحتاجين.

المصادر

نادر فرجاني- التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية- الاسكوا- سلسلة دراسات التنمية البشرية ع1 -1999، ص 86.

البنك الإنمائي للأمم المتحدة- القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدامة في الدول العربية- اجتماع خبراء- دمشق 1996.

يعقوب سليمان، سياسات استثمار العائدات النفطية العربية ودورها في تعميق تبعية الدول العربية المصدرة للنفط للسوق الدولية، مجلة الاقتصادي العربي،ع1، آب/1988،ص9.

تيماشيف ن-نظرية علم الاجتماع- ترجمة د.محمود عودة(وآخرون)، دار المعارف – القاهرة- 1988 – ص75.

plant R, The very Idea of welfare state, In bean P; and Others(eds). In Defence Of welfare state, London, Tavistock-pp 4-

محمد حسين باقر- قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا- نيويورك- 1996 -ص6.

د.صلاح عبد الحسن، المفاهيم والتعاريف الإجرائية للفقر- مشروع إعداد خطة للتخفيف من الفقر- وزار العمل والشؤون الاجتماعية- بغداد -1999 – ص1-4.

إسماعيل قيرة- الفقر بين التنظير والسياسة والصراع – مجلة المستقبل العربي – بيروت- ع241 – 1999- ص50-51.

إسماعيل قيرة- المصدر السابق نفسه، ص 49.

محمد الأسعد-السكان والتنمية المستديمة في بلدان المغرب العربي،مجلة المستقبل العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-ع155-ك2/1992-ص[101].

نجيب عيسى- الفقر في الوطن العربي- ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية- الاسكوا- أيلول -1994 – ص83.

المصدر السابق نفسه- ص28-30.

د.كريم محمد حمزة(وآخرون)، الغنى والفقر في الوطن العربي، وقائع النـــدوة العلميـــة لقســـم الدارســـات الاجتماعية، بغداد – 2002، ص142.
د.كريم محمد حمزة(وآخرون) مصدر سابق- ص 131-132.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أيلول/1999 –ص 2-3.
المصدر السابق نفسه , ص28-30.
عبد الرزاق الفارس- الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية- ط1- بيروت-1997 – ص52.
الاسكوا- التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة- التحدي العربي- سلسلة دراسات التنمية البشرية- ع10 -2000 –ص39.
UNDP –تقرير التنمية البشرية لعام 1999- ص16.